Royaume du Maroc

Ministère de l'Economie et des Finances

Direction du Trésor et des Finances Extérieures

المملكة المغربية

وزارة الاقتصاد والمالية

مديرية الخزينة والمالية الخارجية

تصريح المملكة المغربية

خلال المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية

أديس أبابا، إثيوبيا،

من 13 إلى 16 يوليوز 2015

بسم الله الرحمان الرحيم

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على رسوله وآله وصحبه أجمعين

السيد الرئيس،

السيد الأمين العام للأمم المتحدة،

أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

أود بداية، أن أتقدم بالشكر والامتنان باسم المملكة المغربية لجمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية لاستضافتها أشغال هذا الملتقى العالمي الهام، وعلى حسن الاستقبال وكرم الوفادة. كما أتوجه بالشكر لمعالي السيد بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة، وإلى كل الجهات المعنية، على المجهودات المبذولة لأجل إعداد وإنجاح هذا المؤتمر الهام.

مما لا شك فيه أن العالم عرف تحولات وتطورات ملحوظة منذ اعتماد اتفاق مونتيري سنة 2002، ففي الوقت الذي حققت فيه اقتصاديات بعض الدول تقدما هاما، عجزت الدول الأكثر هشاشة عن تحقيق نتائج مرضية تستجيب لتطلعات شعوبها. ولا يزال الطريق طويلا وشاقا، حيث تضاعفت الاحتياجات للبنيات التحتية والخدمات الأساسية خصوصا وأن الوضع الحالي لا زال متأثرا بتداعيات الأزمة المالية العالمية الأخيرة وكذا تأثيرات الأوبئة والنزاعات المحلية فضلا عن التغيرات المناخية.

وفي هذا السياق، فإن المغرب ما فتئ يدعو المنتظم الدولي إلى حشد كل الطاقات الممكنة لإيجاد حلول واقعية، وسياسات ملائمة وفعالة لمواجهة

التحديات وتحقيق التنمية المستدامة والشاملة المطلوبة، والاستجابة بالتالي لهدفنا الأسمى المتمثل في القضاء على الفقر والتخلف.

السيد الرئيس،

في الوقت الذي تم تحديد سبل دولية جديدة لتعبئة وحشد التمويلات، لا سيما من خلال ظهور أشكال جديدة من الشراكات، كالتعاون جنوب – جنوب، وارتفاع حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتحويلات العاملين في الخارج، نسجل مع الأسف انخفاض الحصة النسبية للعون الإنمائي الرسمي مقارنة مع أشكال أخرى من التمويل ومع الالتزامات الأولية الواردة في اتفاق مونتيري.

وعليه، فإننا نؤكد على ضرورة تحصين مكاسب دورتي مونتيري والدوحة وتعزيزها عبر اتخاذ إجراءات إضافية جديدة ومبتكرة. ونحن على قناعة تامة بأن مواجهة هذه التحديات وأجندة التنمية لما بعد 2015 لا يمكن أن تتم إلا في إطار شراكة عالمية، بمقاربة تعتمد على التضامن والتشارك والتقائية الأهداف.

إن المغرب، وانطلاقا من انتمائه العربي والإفريقي، يحث المجتمع الدولي على المزيد من الاهتمام بتعزيز المساعدات الإنمائية الرسمية للبلدان النامية وفي مقدمتها البلدان الهشة والأقل نموا لا سيما تلك التي تعاني من النزاعات والتوترات السياسية. ونحن جميعا على وعي اليوم بأن المساعدات الإنمائية تحتاج إلى ترجيح عادل ومنصف لزيادة فعاليتها في تحقيق أهداف التنمية.

كما ينبغي أن نعمل جميعا على مواصلة جهودنا لتحسين تعبئة الموارد المحلية، وذلك عبر الانكباب على مراجعة الاستراتيجيات المبتكرة لتحسين كفاءة النظم

الضريبية وحكامة المالية العمومية، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتطوير وتعميق أسواق رأس المال.

كما تدعو المملكة المغربية المجتمع الدولي إلى البحث عن كل الإمكانيات المتاحة لوضع تمويلات مبتكرة قادرة على دعم جدول الأعمال الطموح لأجندة ما بعد 2015. وفي هذا الإطار، نود التأكيد على أهمية توصيات التمويلات المبتكرة لتطوير إفريقيا، التي تضمنها إعلان "توافق مراكش" الذي توج أعمال الدورة التاسعة للمنتدى الافريقي للتنمية المنظم من طرف اللجنة الاقتصادية لإفريقيا سنة 2014.

ومن المناسب أيضا، أن تدرج في إطار التعاون الدولي من أجل التنمية، أبعاد أخرى لا تقل أهمية، مثل المساعدة في تطوير الخبرات في مجال الأعمال، ودعم نقل التكنولوجيا، وتعزيز التعاون الدولي في مجالات مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة والتهرب الضريبي، والسعي إلى تجارة دولية أكثر مرونة وأكثر إنصافا، والحفاظ على الاستقرار المالي الدولي.

كما أن المغرب يؤكد أنه مهما كانت طبيعة المصادر التمويلية التي من شأنها دعم التنمية وأيا كان شكلها وحجمها، فإنه من الضروري احترام الخصوصيات الذاتية لكل بلد وإرادته لبناء نموذجه الخاص للتنمية، والحرص على أن تتملك البلدان بنفسها مسلسل تنميتها.

السيد الرئيس،

ومن منطلق وعينا الجماعي أن الاستقرار السياسي شرط أساسي لرفع تحديات التنمية المستدامة فإنه ينبغي على المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤوليته في دعم

الدول النامية لتحقيق تقدمها وضمان الأمن واستقرار مناطقها، درءا لتنامي تيارات التطرف والعنف والإرهاب، وهو الأمر الذي أكد ذلك جلالة الملك محمد السادس أمام الجمعية العامة في نيويورك بقوله: "فالوعي المتنامي من طرف المجتمع الدولي بالتهديدات العابرة للحدود، التي يعرفها العالم بسبب ضعف التنمية البشرية والمستدامة، إضافة إلى الإيمان بالمصير المشترك للشعوب، سيكون له تأثير كبير، في إيقاظ الضمير العالمي، من أجل عالم أكثر أمنا وإنصافا وإنسانية."

وفقنا الله جميعا لما فيه خير شعوبنا، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.